



قرار مجلس الوزراء رقم (٤١٠) لعام ٢٠٠٦م
بشأن
إلغاء المتحصلات التي لم يرد بها نص قانوني

اطلع مجلس الوزراء على تقرير اللجنة المشكلة برئاسة نائب رئيس الوزراء وزير اند بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (٣٩٣) لعام ٢٠٠٦م الخاص بالمتحصلات المفروضة على قطاع الاعمال نتيجة نشاطهم الانتاجي والتجاري . وأقر الآتي :-
١- الموافقة على إلغاء المتحصلات التي لم يرد بها نص قانوني وهي على النحو التالي :-

ملاحظات	وضعه القانوني	مرجه	مقدار الرسم	نوع الرسم
	غير قانونية غير قانونية		من ١٠٠٠ او ١٥.٠٠٠ ريال	أولاً: الرسوم المفروضة من وزارة الزراعة والري: - رسوم الشهادة - رسوم الشهادة مع أخذ عينات الفرس تبدأ من ٢٠٠٠ ريال - رسوم الفحص
بموجب قرار وزير الزراعة والري رقم ١٠٠٠ لسنة ٢٠٠٦م بشأن تحديد تكاليف خدمات الحسرية وبيجيرية وأنت من صدور الفون رقم ١٠٠٠ لسنة ٢٠٠٦م بشأن تنظيم شجرة الحيوئسية وعندهما من نص قانوني	غير قانونية تخالفها أحكام المادة ١٣٦(ب) من الدستور	محدد بموجب قرار وزير الزراعة والري رقم (٣٤١) لسنة ٢٠٠٦م بشأن تحديد تكاليف خدمات الحسرية وبيجيرية وأنت من صدور الفون رقم ١٠٠٠ لسنة ٢٠٠٦م بشأن تنظيم شجرة الحيوئسية وعندهما من نص قانوني	محدد مقدار الرسم من قبل لاتحاد العم لتغرف التجارية حدغية	

ثانياً: الرسوم المفروضة من هيئة تنظيم المواصلات والرياح حدود

رسوم غير الفارة الحدغية	٣٥	ريال	محدد بموجب قرار وزير الزراعة والري رقم ١٠٠٠ لسنة ٢٠٠٦م بشأن تنظيم شجرة الحيوئسية وعندهما من نص قانوني	
رسوم غير كسرة فون حدغية	٤٥	ريال	محدد بموجب قرار وزير الزراعة والري رقم ١٠٠٠ لسنة ٢٠٠٦م بشأن تنظيم شجرة الحيوئسية وعندهما من نص قانوني	
رسوم غير المركبات	١٠	ريال	محدد بموجب قرار وزير الزراعة والري رقم ١٠٠٠ لسنة ٢٠٠٦م بشأن تنظيم شجرة الحيوئسية وعندهما من نص قانوني	





غير قانونية غير قانونية غير قانونية		بواقع (واحد في الألف) ٢٠٠ ٠٠٠ ١٥ ٠٠٠	- رسوم ثابتة - رسوم شهادات عنق الفصح والحبوب - رسوم فحص لكل سلعة في النواتج فحص متكرر في كل مرة وخاصة في المنافذ الجمركية السرية الى جانبا أخذ عينات فحص بكميات تجارية - رسوم على البقوليات
غير قانونية	محمدة بقرار وزير الزراعة والسري ولا تستند الى نص قانوني	٢١٠ لطن	ثالثاً : الرسوم المفروضة من هيئة تطوير تهامة : - رسوم على المركبات
غير قانونية تخالفتها احكام اشارة (١٣/ب) من الدستور		٣٠٥٠ ريال لطن ٣٥٤٤ ريال لطن ٢١٠ ريال لطن ١٠ ريال لكل كيس سكر أبيض	رابعاً : الرسوم المفروضة من المؤسسة العامة للعوائن : - رسوم على الفرة الشامية - رسوم على كمية فول الصويا - رسوم على المركبات - ملاحه
غير قانونية تخالفتها احكام اشارة (١٣/ب) من الدستور لعدم وجود نص قانوني			خامساً : الرسوم الجمركية والضريبية المفروضة في المنافذ الجمركية : - رسوم وضريبة للخدمة غير ايام الجمركي
غير قانونية تخالفتها احكام اشارة (١٣/ب) من الدستور	تتم حسابها بموجب قرار مجلس الوزراء رقم ١٢١ عام ٢٠٠٥ بشأن التعديلات المرجحة لوضع طريقة اتبعت واتعمرت الجمركية وضرائب الندح ، وسينتهي العمل بتصنيفها في نهاية عام ٢٠٠٦ وبعد تطبيق قانون ضريبة	٢٠ ريال غير كل كيس ٣٠ ريال غير كل كيس	- ضريبة طبقاً لقرار ٢٠٠٥





		العامه على المبيعات في بئليه ٢٠٠٧/١/١ م		سادساً : رسوم مشتركة في المنافذ للزراعة / الجبوة / الجمرك / الموانئ / الأمن / العابئين : - رسوم واحدة مشتركة لأكثر من جهة تحت مسمى (تسهيلات) ٦٠ ريال عن كل كيس أرز ٨٠ ريال عن كل كيس سكر
وتحصل في مدخل كل محافضة وليس لها أية محددة للتحصيل . تعدس قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٢٨٣) لسنة ٢٠٠١ م والقاه هذا الرسم	فسير قانونية نخالفتها احكام السادة (١٣/ب) من الدستور	فسير معنوم الجهة التي حدثتها الا انها في كسر الاحوال لاتستند ال سعر قانوني	سابعاً : رسوم نظافة وتحسين تحصل في مداخل المحافظات : - على كل كيس من المواد الأساسية ٥ ريال عن كل كيس	محددة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٢٨٣) لسنة ٢٠٠١ م

٢- استمرار اللجنة المكلفة بدراسة الرسوم والضرائب المرتفعة في اداء مهمتها ورفع النتائج خلال فترة اقصاها شهر من تاريخه.

٣- على وزيرى : انشئون القنونية والصناعة والتجارة متابعة استكمال الاجراءات القانونية لاستصدار القرار.

٤- يعدل بهذا القرار من تاريخ ٢٨/١١/٢٠٠٦ م وينتهي بتنفيذ الاحكام الواردة بالقرار.

٥- ينفذ قرار بالوسائل الادارية المناسبة .

المتحفظون	الممتنعون	المفوضون
لا يوجد	لا يوجد	مشارك
		وزير الزراعة و الري وزير سكر
		رئيس وزير الصناعة والتجارة وزير الشؤون القنونية

سأه الحبر
مضون آخر
شكر شكر
جهة التفتت

بأقت
قنوني
حكا
شكرت

صناعة وتجارة -
معدس
معدس



مباحث من هي الاستاذ عبد الوكيل
فيما يتعلق بالفقرة (٤١) من القرار

بسم الله الرحمن الرحيم

مكتب رئاسة الوزراء

وزارة الصناعة والتجارة

دائرة متابعة القرارات

إستمارة تقييم مستوى تنفيذ قرارات وأوامر مجلس الوزراء لعام ٢٠٠٦م

قرار مجلس الوزراء رقم (٤١٠) لعام ٢٠٠٦م

بشأن الغاء المتحصلات التي لم يرد بها نص قانوني

رقم الجلسة (٤٧) تاريخها ٢٠٠٦/١١/٢٨ بداية التنفيذ : ٢٨ / ١١ / ٢٠٠٦م نهاية التنفيذ : تحتل بنقذ أحكامه

١- الأجراء المتخذ لتنفيذ القرار أو الأمر :-

- أعدت وزارة الصناعة مشروع القرار مستنداً على الدراسات وتحقق المتحصلات

النقدية لجهات أخرى . معنية بالتنفيذ المباشر لنود القرار وتم مخاطبة الجهات للوزارة

وهي الهيئة العامة للمواصفات .

٢- نتائج تنفيذ القرار أو الأمر :-

- إيقاف تحصيل المتحصلات النقدية المظنية بموجب هذا القرار .

أ - نفذ كاملاً بنسبة (%) وكانت نتائج التنفيذ كمايلي :-

ب- نفذ جزئياً وبنسبة () نعد من الأسباب أهمها :-

ج - لم ينفذ للأسباب التالية :-

٣- المقترحات :-

اسم الوزير : د. خالد راجح شيخ

التوقيع :

التاريخ : / / ٢٠٠٧م

ما يخص وزارة الصناعة والتجارة
من هذا القرار هي المتحصلات
التي لم يرد بها نص قانوني
لها لجهات أخرى . معنية بالتنفيذ
المباشر لنود القرار وتم مخاطبة
الجهات للوزارة . وهي الهيئة
العامة للمواصفات .

استمارة تقييم مستوى تنفيذ قرارات وأوامر مجلس الوزراء لعام ٢٠٠٦م

قرار مجلس الوزراء رقم (٤١٠) لعام ٢٠٠٦م بشأن

المعاقبة بالمحصلات التي لم يرد بها بعض ما ذكره

رقم المراسلة (٤٧) تاريخها ٥/٧/٢٠٠٦ م بداية التنفيذ ١٧/٧/٢٠٠٦ م نيابة التنفيذ

١- الإجراء المتخذ لتنفيذ القرار أو الأمر :- أعدت وزارة لصناعة مشروع لقرار مستند على دراست وتكفل بالحصول لتفدية الجرد - أطرى ، يصح بالتنفيذ المباشر بسنود لقرار وتم مطابقة الجرد - التابعة للوزارة وهو المرفق لعام المواصفات ، وتم إيقاف توفير المحصلات لتفدية الملفية بصحة القرار

١- نتائج تنفيذ القرار أو الأمر :-

١- تم إيفاء توصية المحصلات النقدية الملفية لموجب هذا القرار

تحصيل

٢- أداء جزئياً وبنسبة () عدد من الأسباب أهمها :

لم يشأ الأمام باب البداية :-

إسم الوزير :

التوقيع :

التاريخ :

٢٠٠٧/٧/١